نحو «حكومة وحدة وطنية عراقية» في المنفى

عبد الاميرالركابي *

■ انفجرت حتى اسرع مما كنا نتوقع، «العملية السياسية الامريكية» التي يديرها الامريكيون في العراق، ولم يعد هنالك من امل، في ان يعثر على حلول للازمة المتفاقمة، والمتجهة الى مزيد من الانحدار، هذا الذي نراه حاليا، ويحصد الشعب العراقي نتائجه المرة، هو حصيلة اكيدة، لمجمل السياسات التي اعتمدها الامريكيون في العراق، وبالاصل منذ ان قاموا بغزوهم الاهوج، رافضين اية وسيلة اخرى، غير الحرب، الا ان الاخطر، كان اعتمادهم الكلي على مخططات هوجاء، ارادوا تطبيقها، لتغدو قاعدة للحكم الذي يلبي اغراضهم، ويديم سيطرتهم على العراق والمنطقه.

لقد اشرنا بعد شهر واحد من الغزو، الى فداحة الجريمة التي ارتكبوها في العراق، يوم قرروا، باسم اسقاط الدكتاتورية الذهاب ابعد بكثير، نحو تدمير الدولة العراقية، الشمولية والعرجاء، ليحلوا مكانها دولة قائمة على «المحاصصة الطائفية»، واعتقدوا بجهل مريع، ان بالامكان تسييد نمط او شكل نظام محل نظام آخر، بمجرد اتخاذ قرار من قبل قوة محتلة، او بفعل ما يروجه قسم من القوى، التي ارتضت بدوافع اقليمية، او عنصرية، التعاون مع الاحتلال، واسناد عملية الغزو. ولا ندري باي منطق فعلت الادارة الامريكية ما فعلته، وهي تتوجه نحو واحد من اكثر البلدان حيوية، ودينامية، وتعقيدا، لتحتله ثم لا تتردد لحظة، عن الاقدام على تغيير طبيعة الدولة والنظام فيه، ومن المفيد ان نسأل اذا كان اي من قادة، ومنظري غزو العراق، قد راجع عالم اجتماع متجرد، مهما كان مستواه، ليسأله رأيه، ام ان الامر اقتصر على تلقي المشورة من اشخاص، من نوع هؤلاء الذين يتناوبون منذ الغزو الامريكي، على السلطة راضخين للاحتلال.

حتى على فرض، ان وصفة الطائفية يمكن ان تجرب في العراق، او في اي من البلدان، وان تحشد لاجل مغامرة جهلاء كهذه، كل اشكال الاغراض، والامنيات غير النزيهة، اما كان ينبغي التفكير على الاقل، بالثوابت والقوانين المجتمعية والتاريخية، ويتم الاعتبار من تجارب الامم، بما يجعل الامريكيين يدركون، بان احلال نموذج حياة ونمط دولة مكان آخر، يتطلب وقتا واختبارات، وانه لا يتحقق بقرار من احد، على العكس من ذلك، قام الامريكون، وسلطات الاحتلال، بوضع جداول زمنية، وكانوا يحققون قفزات مستمرة، ويتجاوزون على كل الاعتبارات، اذا تعرضت مواعيد اجندتهم لاي عائق، وتحكموا على العموم، بكل التفاصيل، وارادوا ان يشكلوا مثل العجينة كل تطور وكل خطوة سياسيه؟

يروي احد المعتقلين الخارجين مؤخرا من سجون الاحتلال الامريكي في العراق، بان الامريكيين ابلغوهم ببدء اطلاق سراحهم، قبل قرابة سنة، وربطوا ذلك باكتمال «العملية السياسيه»، ونحن تساءلنا مع كثيرين قبل مدة، هل «العملية السياسية» الامريكية بعد الانتخابات الاخيرة، انتهت ام بدأت؟ يبدو انها محكوم عليها بالقانون التالي: (اذا اكتملت انفجرت). الان لا احد داخل العملية المذكورة، يرضى بحصته، او يعتقد انه يمكن ان يرضى في المستقبل، والكل يعتقدون ان هنالك ضرورة تستوجب العودة الى الاصل، ففي قضايا التاريخ، لا يمكن القفز على المستحقات، وكل قفز فوقها، يعود التاريخ ويستوفيه ممن تجرأوا عليه واغفلوها.

من قواعد النظم الطائفية، غير الممكن توفرها في العراق، تقليص دور الدولة لصالح النظام، فالنظام الطائفي، يصبح هو محرك الحكم ومصدر القرار، بينما الدولة مجرد تكليف من قادة وزعماء الطوائف، وفي العراق اليوم، لا توجد، وقد لا توجد على الاطلاق، سلطات طوائف راسخة، او يمكن ان تكون قوية في اي وقت كان، فالديناميات الوطنية العراقية، لا تزكي تدعيم هذه الظاهرة بالمرة، واي محاولة يعتمدها طرف، او قوة، او مجموعة قوى، ويتجه نحو ما يعتبره «طائفية»، سيجازف بأخذ البلاد للهاوية، لان الدولة الحديثة العرجاء، انهارت، والنظام الطائفي، ما يزال مجرد افتراض، والامم لا تعيش، ولا تأكل في حياتها اليومية من افتراضات.

اذا كنا سنعدد نحن ابناء العراق، ما قد حل بنا، وبحاضرنا وماضينا القريب، والمنظور من كوارث وفواجع، سنعجز ونعجز معنا العالم، من كثرة الاسباب التي تضافرت ضدنا، غير ان الجهل والغباء والسطحية المجنونة بالقوة والجبروت، قد لا تعتبر من الاسباب المقبولة، اذا عددناها، وقلنا هذه ايضا كانت احدى بلاوينا!! اليوم ماذا تقولون اذا اعتمدنا مثل هذا الادعاء، ليس الامر منوطا بالغزاة وحسب، ففي بلادنا من الجهلة، والاغبياء ومن لا ضمير يمنعهم من ارتكاب اسوأ واحط الجرائم بحق ابناء بلدهم، واهلهم، ومصير بلادهم، وهؤلاء غير خافين على احد، وكل يوم يمر، يزدادون انكشافا، وافتضاحا امام التاريخ والناس، انما ليس امام انفسهم، فالوقت لم يات على ما يبدو، حتى يظهر من بين هؤلاء، من يستطيع الاعتراف، بما قد اقترف بحق اهله ونفسه، رغم ان التطورات الاخيرة، تبشر باحتمال اقتراب مثل هذه الساعه.

لا امل ابدا، بان تسير اية عملية سياسية وطنية، نحو نتيجة تتفق وما يتطلبه العراق اليوم من جهود جبارة، قبل ان يتمكن من السير على طريق النهوض، ويستعيد حريته وعافيته، سيكون علينا ان نفتح باب نقاش واسع ومعمق، وشامل، وتاريخي، نواجه فيه ماضينا كله ونسأله، ونصل بخصوصه الى نتائج واجوبه نحولها الى قوانين، نحن الذين اجتهد اجدادنا في الماضي، ووضعوا ركائز اولى القوانين الباهرة والحية حتى وقتنا الحالي، وارسوا اسس الرؤية التوحيديه الكونيه، يمكنهم ان يقولوا «كفى»، نحتاج الى وقفة، لقد تعبنا، واتعبنا تاريخنا، ونريد ان نصوغ مستقبلنا، من اعماق ثورة في الافكار والتجارب، والمقاييس، نملك كل ما نحتاجه لكي نحققها. فهذه البلاد لم تكن على مر التاريخ، مصدر قلق واضطراب فقط لا غير، ومن درسوا سيرتها، عرفوا اي موضع خلاق ومبدع، وشمولي الانجاز هي.. وباسم هذا الدليل الاخير الذي لا يناقشه اثنان ويختلفان فيه، نذهب الى الحلم، ونستطيع ان نحول الركام الخرب المتراكم في مدننا اليوم، الى جنائن معلقة.

غير ان مثل هذه الخطوة، لا يمكن ان تتحقق اليوم داخل العراق، المحتلون لا يتركون اي مجال، لقيام شيء هناك، اذا لم يكن مرسوما بمقاسات تفضي الى مزيد من الخراب، ومزيد من الموت، ومزيد من الشرذمة والتقسيم، ليحاول حتى اولئك الذين جربوا قطار «العملية السياسيه»، ان يراجعوها، ويراجعوا انفسهم بافق، من يحاول تبين قدر من المصلحة الوطنية، ويقولون لنا: هل يشعرون باي امل او باية امكانيه تشجع على السير الى امام؟

لذلك ندعو من جديد، واليوم، الى قيام «عملية سياسية وطنية» مستقله عن الاحتلال، تنطلق من تحديدات، منطلقها الرغبة في الانقاذ الشامل، ونقترح لهذه الالية، خارج العراق، مكانا ومركزا للفعل، لنضع انفسنا امام احتمال اقامة «حكومة وحدة وطنيه في المنفى»، مع ترك الصيغ مرنة، واعتبار الاساس مركزا كبداية، على تشكيل «آلية سياسيه وطنيه مستقله»، لقد انتهت عمليتهم السياسيه، وهي في سبيلها الى الانفجار، ومهمة قيام آليه وطنيه مضادة، لم يعد يمكن تحاشيها على الاطلاق.

في الماضي سعينا بكل ما نملك من طاقه وجهد، حتى تقوم مثل هذه الاليه، الا ان كثيرين رفضوا الفكرة وحاربوها لاسباب ذاتية بحتة، ولان تطور الاحداث لم يكن يساعد على تبلور تلك الفكرة، مع انها لو تحققت في حينه، لتغير الشيء الكثير في مسار الصراع مع الاحتلال، اليوم نعود لنطرح الشعار نفسه، بعد ان مر الجميع بالكثير من التجارب، وخبروا مراهنات، ووصلوا الى نتائج، وتعلموا دروسا، نظن ان حصيلتها كلها، مع ضغط الاحداث الكارثيه، والمخاطر الهائلة التي تتهدد وحدة العراق ومصير الكيان، سوف تساهم هذه المرة، في تغيير مناخ التعاطي مع مثل هذا الاقتراح المكرر لمرات، والقابل للتعديل والتغيير من دون تعرض للجوهر، لا بل والذي يقبل ابعد اشكال الاستعداد للتنازل، واللقاء مع اية قوة مناهضة للاحتلال، وبالاخص تلك الموجودة داخل العراق، وخاضت تجارب في مناهضة ومقاومة الاحتلال، وبمقدمها التيار الصدري و«هيئة العلماء المسلمين» وتنظيم «المؤتمر التأسيسي»، اما في الخارج، فالقوى المنضوية موضوعيا، في المعسكر المقصود، معروفة، وبعضها يملك امكانات من شانها ان تساهم، في دفع هذه العملية بقوة، وحسب ظننا فان غالبية هذه القوى، اذا استثنينا تلك المتحمسة من بينها، تريد اجراء مراجعة، او على الاقل لا ترفض طريق الجلوس على طاولة مستديرة، واجراء تقويم يحتاجه الجميع، حتى لو انهم لم يلتزموا به. شعار «حكومة المنفى»، هدف واقعي، والاهم انه ضروري للغاية، وليس بصعب على الاطلاق، وكل خطوة نخطوها باتجاهه، نخسر فيها جزءا من ضعفنا وتشتتنا، ونقترب مما يحتاجه ويأمله شعبنا المهدد اليوم في مصيره ووجوده.. دعونا كما يقول نابليون «نخطو خطوة عملية واحدة ثم نرى».

* الامين العام للتيار الوطني الديمقراطي العراقي سكرتير اللقاء التحضيري للمؤتمر الوطني العام التاسيسي.

تداعيات تفجير مرقد الإمام الهادي عليه السلام

د. عبد الحميد الكاتب*

■ كم من حدث جلل تعرض له العراق وأهله منذ دخول الاحتلال، وكم من جريمة نالت الإنسان ومقدساته، قتل وتشريد وتعذيب وانتهاك للكرامة والعرض وتدنيس للحرمات، فجرت المساجد والحسينيات والكنائس وعبث بأثاثها وبعثرت المصاحف ووطئت بأحذية المحتل وعملائه، وآخر تلك الجرائم تفجير قبة مرقد الإمام علي الهادي ولا نظن أنها الأخيرة، وقد أثارت هذه الجريمة وما تبعها من ردود أفعال الكثير من التداعيات ألخصها في الآتي:

أولا: المتهم الأول في هذه الجريمة هم (التكفيريون) كما يحلو للبعض تسميتهم، ونرى الإعلام ـ ولاسيما أصحاب التوجه الطائفي ومن يؤيدهم ـ نراه يركز على هذا الاتهام ساعيا إلى تأجيج الفتنة، ونسأل هنا إذا كانت التهمة ثابتة فذلك لأن (التكفيريين) يحرمون زيارة المراقد والتبرك بها ويعدون ذلك (شركا بالله) وهم بهذا الاعتقاد لا يفرقون بين مرقد شيعي أو سني سواء أكن مرقد الكاظم أم أبي حنيفة أم نبي الله يونس، وهنا نتساءل: لماذا إذا لم يفجروا بقية المراقد وقد تكون أهدافا أسهل، أم أن الدافع تأجيج الفتنة أيا كان الفاعل وبأي معتقد كان؟

ثانيا: ونسأل أيضا لماذا تباطأ (التكفيريون) طيلة المدة السابقة عن هذا الفعل الإجرامي؟ ولماذا لم يقوموا به من قبل وقد كانوا يسيطرون على مدينة سامراء كما سبق أن أعلنت حكومات الاحتلال؟ ألا يثير هذا التوقيت تساؤلا لاسيما أنه يتزامن مع جدل الأحزاب لتشكيل الحكومة، وفي وقت بدأت بعض الأحزاب الطائفية يضيق عليها الخناق لسحب وزارة الداخلية منها، وحين ظهرت الدلائل القوية على صحة الاتهامات الموجهة لها بتبنيها ورعايتها لفرق الموت؟

ثالثا: نشكر آية الله السيستاني على استنكاره لهذا الفعل الشنيع، وهذا يدلل على أنه حين يرى فعلا شنيعا يستنكره ولا يبقى صامتا، لكن كمفهوم مخالفة يدلل على أنه حين سكت عن كل الجرائم التي طالت بقية المقدسات ونالت حياة الإنسان وعرضه وكرامته فالسكوت يعني أن تلك الجرائم لم تثر استهجانه وتدعوه للشجب والاستنكار.

رابعا: وأثارني أن استنكار السيستاني قد جاء فيه أنه يدعو الشيعة (عدم التعرض لمساجد السنة)، وهنا نسأل: هل مرقد الإمام الهادي يخص الشيعة فقط؟ وهل المساجد تخص السنة أم (وأن المساجد لله)؟ وإذا كان آية الله يتوقع من بعض الجهلة رد فعل فلماذا لا يأتي التوجيه للأتباع بإيضاح من يقف وراء هذا الفعل وأن المستفيد منه هو المحتل وأتباعه؟

خامسا: ومما أثارني أن قناة «الفرات» المعروفة بتوجهاتها الطائفية نقلت عن السيستاني أنه يدعو إلى التظاهر (بالطرق المناسبة) في حين أن بقية القنوات قالت (بالطرق السلمية) فأيهم أكثر دقة؟ ونتساءل أيضا لماذا تخص قناة (الفرات) بتصوير اجتماع المراجع العظام؟ أليس في هذا تأييدا لتوجهات هذه القناة التي تسعى إلى تأجيج الفتنة؟

سادسا: وقام بعض الجهلة فعلا بمهاجمة المساجد، ففجروا وهاجموا العشرات منها، ونسأل لماذا لم يستنكر مراجع الشيعة ذلك ويعلموا الناس أن المساجد لله وليست لطائفة؟ ثم ألا يعد التعدي على المساجد كفرا وألا يسمى الفاعل (تكفيريا)؟ وعليه فإن ردة الفعل غير المبررة تدلل أن في الشيعة كما في السنة أناسا (تكفيريين)، ونسأل أيضا: ما علاقة الفلسطينيين برد الفعل؟ أليس عدو الفلسطينيين هم (الصهاينة) ألا يعد الاعتداء عليهم دعما للصهاينة؟

سابعا: نسأل العقلاء لماذا تتظاهر سامراء وأهلها ضد هذا الفعل وجميعهم من السنة؟ ولماذا نقلت قناة (صلاح الدين) بكاء المتظاهرين وكأن الجريمة طالت بيوتهم؟ ولماذا تسارعت الأحزاب السنية وشخصياتها لشجب الجريمة واستنكرتها؟ حبذا لو يأتي شجب المرجعية الشيعية لما يطال السنة ومساجدهم مناسبا لاستنكار الطرف الآخر؟

ثامنا: وأخيرا أليس من المثير للسخرية ما بث عن رواية التفجير؟ هل يعقل أن أربعة فقط يقومون بهذا الفعل بعد تكثيف الحرس لساعات؟ أين الحكومة وأين قوات الاحتلال؟ وأي دولة هذه وأي حماية توفرها؟ إن صدقت الرواية فالعار أولا وأخيرا يلحق بالمسئول عن توفير الأمن، ويجب أولا محاسبة الداخلية ووزيرها الذي تحقق في ظل وزارته الإرهاب بكل معانيه وأشكاله، أما إحالة الأمر إلى لجنة تحقيقية فلا ريب أن نتائج اللجنة سيكون كحال سابقاتها من اللجان (الجادرية، جسر الأئمة، فرق الموت، وو).

نسأل الله أن يطفئ هذه الفتنة وأن يمن على العراق وأهله بالأمن والوحدة والتحرير.

* كاتب من العراق

أزمة حركة فتح: المؤتمر الوطني الافريقي نموذجا

محمد مشارقة*

■ لم تكن نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية حدثا عابرا يمكن التعامل معه كقطوع مؤقت في المسيرة السياسية، فالقراءة التفصيلية تشير الى ان ما جرى كان تحولا نوعيا وعميقا لا زالت مفاعيل ارتداداته جارية ولما توقفت آثاره بعد. ويخطىء من لا يزال يعتقد ان بامكان قوى منظمة التحرير وفي مقدمتها فتح استعادة زمام المبادرة والعودة الى الحكم بعدتها القديمة، بعد ان وجه الشعب لها وعبر عملية انتخابية نزيهة حتى لا نقول ديمقراطية ضربة في الرأس لن تستفيق منها بالمكابرة والتبرير والبحث عن شماعات لتعليق الاخطاء عليها، ولا بالتمسك بآخر اوهام خشبة الخلاص على اهميتها، مؤسسة الرئاسة ومنظمة التحرير، تلك الرؤى التي يؤمل منها ان تكون جسرا لعودة فتح ظافرة الى مقاعد الحكم، لان اشاعة هذه الاوهام والوصفات الساذجة من شأنها اعفاء الجميع من الانخراط الجدي في عملية المراجعة العميقة والناقدة لحقبة كاملة من المسيرة الفلسطينية.

ان فوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، فتح الباب واسعا لاعادة تشكيل الخارطة السياسية على اسس وقواعد جديدة تستند الى جملة من المتغيرات التي حصلت عالميا واقليميا ومحليا، منها: تسلم تيار المحافظين الجدد مقاليد الادارة في الولايات المتحدة محملا بترسانة ايديولوجية دينية متطرفة، استتبعت صعودا لتيارات الاسلام السياسي بتعبيراته المختلفة، وترسخ مواقعه في الحياة السياسية، والتحاق قطاعات واسعة بهذا التيار الصاعد من الفئات الوسطى المطحونة بفساد الدولة التسلطية والتطور الراسمالي المشوه، فقد تمكن هذا التيار من ان يبني قواعده ويغرس جذوره في بنية ناقمة ومقهورة ومغيبة عن المشاركة، لتستفيق الانظمة الحاكمة ومعارضاتها على شبكة واسعة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية تديرها الحركات الاسلامية وتغرف منها رصيدها الانتخابي وتعزز بها نفوذها وسط شرائح وفئات المجتمع كافة، بما فيها الفئات العاملة والمهمشة التي كانت مصدر قوة التيارات اليسارية في الخمسينات والستينات. وفي هذا الاطار استفاد التيار من المراجعات المتقدمة التي قامت بها بعض الحركات الاسلامية لتجربتها العملية في العقود الماضية، والتي تقول صراحة برفض استخدام العنف كوسيلة للوصول الى الحكم والقبول بنتائج صندوق الاقتراع وبمبدأ تداول السلطة سلما، واحترام الاطر الدستورية القائمة.

على هذه الارضية ومنها يمكن الانطلاق في القول ان ما جرى فلسطينيا لم يكن حالة عابرة ومنفصلة عن سياقها التاريخي، بل ذروة نهوض قوى جذرية تعتبر صعود حركة حماس الى سدة القيادة هو انتصار لمشروعها الدولي، معززة بكل ما تحمله هذه البؤرة (فلسطين) من مثقلات دينية عميقة.

فتح الازمة البنيوية

تميزت حركة فتح باعتبارها اطارا وطنيا مفتوحا تجنب ومنذ البداية اعتناق ايديولوجية او فكر سياسي وتنظيمي محدد، رغم ان المؤسسين جاؤوا من خلفيات سياسية وفكرية مختلفة، وشكلت السنوات العشر الاولى الذهبية من تاريخها، ردا مبدعا على الهزيمة العربية الاولى والثانية، واعطت املا وروحا جديدين للمناضلين الفلسطينيين والعرب، بامكانية النهوض والمقاومة.

رغم حالة الصدام التي أخذت شكل الاشتباك المسلح مع بعض الانظمة العربية التي لم يرق لها استقلالية الفلسطينيين في اخذ زمام المبادرة بيدهم، الا ان فتح لم تراجع تجربتها السياسية والتنظيمية وظلت في بنيتها الداخلية تقوم على خليط من المنطلقات السياسية والاخلاقية والنضالية البسيطة تدور حول فكرة مركزية هي النضال من اجل التحرير، التصقت قيادتها بقواعدها وعاشت همومها ومعاناتها.

شكلت مرحلة منتصف السبعينات منعطفا هاما في تاريخ حركة فتح، فقد تدفق الريع النفطي بعد الثورة الهائلة في الاسعار وبات مصدرا اساسيا لتمويلها، وتمويل الحرب الاهلية اللبنانية التي انخرطت فيها او لمواجهة صعود تيارات اليسار عربيا وعالميا، فقد استفادت فتح من الفورة النفطية بتوسع هائل في قاعدتها التنظيمية والادارية والعسكرية والاعلامية، ساعدها في الاطباق على خناق منظمة التحرير ومؤسساتها ومكنها من بناء شبه دولة في المنفى قاعدتها جيش من الدبلوماسيين والاداريين والاعلاميين، وطفت على سطح الحركة نخب جديدة ارتقت الى موقع بين منزلتين الثورة والدولة، حملت معها قيم وسلوكيات هجينة تجمع بين سمات رجال القدامى/الموظفون الجدد من الفئات العليا والوسيطة في الادارة الحكومية، الى العاصمتين الاداريتين غزة ورام الله تاركين خلفهم زملاءهم في النضال وعائلاتهم في مخيمات وقرى وبلدات البؤس والفقر والحرمان، لكن هذه الفئة صارت محط حسد وانتقاد محيطهم الاجتماعي السابق. ومع تعطل مسيرة التسوية وانحطاط مستويات المعيشة وزيادة معدلات البطالة، والاغلاقات الاسرائيلية والحصار الدائم، كان السخط والاحباط الشعبي يوجه نحو رفاق الامس.

شخص فريد واحد فقط كان بامكانه ان يدير هذه الشبكة من المصالح والادوات هو ياسر عرفات، الذي تمكن عبر شبكته القديمة والجديدة من الاستمرار في ضبط ايقاع الشارع وامتصاص غضبه وردات فعله على ممارسات ازلامه، عبر نظام من الهبات والاعطيات الشهرية التي يوزعها من خلال الوكلاء وفق نظام «يصرف له»، وترتفع مكانه المندوب في اوساط الجماعة بحسب قدرته على تامين تواقيع الصرف المالي والخدمات، ولم يكن هذا النظام ليقوى من النفوذ التنظيمي للحركة، بل لتعزيز المكانة الشخصية لهؤلاء الوكلاء. فقط ياسر عرفات كان بامكانه ضبط الايقاع في السلطة والمنظمة وفتح بكفاءة عالية بل ونادرة. فقد وزع الادوار والاموال والمواقع وخبر جيدا اثقال رجاله، وامسك بمقادير النظام الذي فصل على مقاسه تماما، وهكذا ارتبط التقدم والتطور، الصمود والمقاومة، المساومة والتراجع، الفساد والمحاسبة، كل ذلك باسمه وبتوقيعه، ولهذا لم يكن مستغربا ان يصل الجميع داخليا وخارجيا الى خلاصة مرة، أن لا امل في التغيير ما دام الرئيس عرفات على قيد الحياة، وساهم الموقف الاسرائيلي والامريكي الذي انقلب على عملية السلام في ادامة الجمود والعطالة في الحياة الفلسطينية، خاصة وان عرفات ربط غير مرة اجراء الاصلاحات باستكمال فرض السيادة على باقي الارض الفلسطينية التي حاصرها الاحتلال بالحواجز والاستيطان لتتحول الى معازل عنصرية حقيقية، فاودعت المناطق الفلسطينية في حالة من الترقب والانتظار، انتظار الظروف المحيطة او تدخل الهي كما كان يجيب عدد كبير من قادة السلطة وفتح على سؤال الاصلاح.

تدخل القدر فعلا ورحل أو قتل عرفات الزعيم التاريخي والمادة الصمغية التي حافظت على لحمة الوضع الداخلي برمته، ومع رحيله انهارت البنى الفلسطينية جميعا من فتح الى منظمة التحرير والسلطة.

والسؤال اليوم: هل يمكن اعادة عقارب الساعة الى الوراء؟ في تقديري ان الامر ولى الى غير رجعة، فالحديث يجري عن وحدة فتح، في غياب الموحد او ترميم آليات عمل لا وجود لها اصلا، فالحركة لم تكن يوما ومنذ عقود ثلاثة تنظيما حقيقيا، والمراهنة على تحويلها الى تنظيم عصري يحتكم الى المؤسسات والتعددية السياسية والفكرية ضرب من الامنيات الطيبة، بالنظر الى ان حجم الضغوطات والتدخلات الخارجية والاغداق المالي على مراكز القوى داخلها سيزداد مع تشكيل حماس للحكومة.

كما ان اعادة بناء مؤسسة فتح على اسس الواقعية والحداثة تعيدها الى الواجهة يحتاج الى فترة اختبار طويلة فالشعوب لا تنتقل في خياراتها بين ليلة وضحاها، كما ان على الناس ان يلمسوا تغييرا مبدعا وجديا حتى يعيدوا النظر بموقفهم من الاسلاميين، ولا بد من متغير دولي واقليمي يسهل على فتح استعادة دورها وبرنامجها وشعاراتها وهو ما لا يبدو في الافق القريب، مع ادارة بوش والحكومة الاسرائيلية القادمة.

فقد تم استبدال كل اطر عملية السلام وفق الاتفاقات والقرارات الدولية من اتفاقات اوسلو وواشنطن والقاهرة ومبادرات ميتشل وتينيت بخارطة الطريق المثقلة باربعة عشر لغما وضعها شارون بموافقة امريكية.

نحو صيغة مانديلا في المؤتمر الوطني

لا حاجة بنا الى القول ان الوضع الذي آلت اليه فتح ينطبق على فصائل منظمة التحرير جميعا، فآليات العمل الداخلية التي ضبطها ياسر عرفات لا يمكن استحضارها مجددا بعد رحيله، ولم يتوفر الوقت الكافي لابداع اليات جديدة تؤطر التعدد والتنوع والخلاف، ولهذا يبدو ان اقل الاضرار الوطنية والتنظيمية هي في المشاركة في حكومة حماس، لتأمين عبور النفق الانتقالي الى صيغة جديدة وكذا تجاوز مخاطر الجمود في العملية السياسية.

أما الرهان على استعادة مكانة المنظمة وبعث الحياة فيها فهو ضرب اخر من الاوهام التي يتمسك بها البعض داخل فتح واليسار كخشبة خلاص، فالمنظمة شاخت منذ زمن، والقوى المشكلة لها لم يعد لبعضها وجود على الارض وانفضح ضعفها في الانتخابات المحلية والتشريعية الاخيرة، عدا عن ان امتدادات المنظمة في المنافي والشتات تحولت في العقد الاخير الى هياكل وهمية حلت مكانها دينامية تديرها حماس بشبكة معقدة من المؤسسات المدعومة من تيار الاخوان المسلمين الدولي.

ولا يخفى على أحد ان اللجوء الى اي شكل ديمقراطي حقيقي في مؤسسات المنظمة واجراء الانتخابات حيثما توفر ذلك في المنافي يفضي واقعيا الى نتائج محسومة سلفا لصالح حماس في ظل غياب فتح وحلفائها عن الساحات الخارجية وتوقفها عن العمل في الاردن وسورية.

ولهذا نقول ،ان لا جدوى من النفخ في قربة مثقوبة ولا استعجال احياء منظمة التحرير في الظروف الحالية قبل تبلور الحالة الوطنية الجديدة، لان هذا الاستعجال يعني ببساطة تكريس حالة الخلل البنيوي التي اصابت العمل الوطني ولعقود قادمة.

ان فتح مدعوة اليوم اذا ارادت الاستمرار في الحياة السياسية الى الانخراط في ورشة عمل حقيقية صريحة وشفافة من اجل تقييم جدي للمسيرة الماضية بمشاركة كل الوطنيين الفلسطينيين من اجل ابداع افكار جديدة تطلق الحيوية والدينامية بهدف الخروج من الازمة، تحرك ذو شقين: الاول داخلي للوصول الى توافقات الحد الادنى من صيغة عصرية تحتمل القبول بالتعددية والمنابر السياسية في الاطار الواحد وآليات تنظيمية تؤمن حماية هذه التعددية وتنوع اشكال النضال، اما الشق الاخر فله صلة بالمسؤولية الوطنية عن مجموع الحركة الفلسطينية بتعبيراتها المختلفة اليسارية والقومية والدينية المستنيرة، التي دخلت هي الاخرى في مرحلة التشرذم والموات، مطلوب من فتح الخروج الى الحلفاء من اجل تجاوز الخلل الذاتي، والاقتراح هنا صيغة ائتلاف عريضة تستمر لعدة سنوات، بما يقترب الى حد بعيد من صيغة المؤتمر الوطني الافريقي بقيادة نلسون مانديلا، اطار جبهوي يجمع بين المتدينين والعلمانيين والوطنيين القوميين يقوم على رؤية جديدة يقنع اعضاءه وجمهوره والشعب بان شيئا قد تغير.

ان المرحلة في جوهرها لا زالت تحمل سمات ومهمات التحرر من الاحتلال ذي الابعاد الاجتماعية، واذا ما توفرت الارادة السياسية والاعتراف بحجم الخراب والمخاطر فان فتح يمكنها تقديم البدائل وتجاوز الازمة بما يعيد تشكيل الحركة الوطنية على اسس جديدة، بدائل تنقذها من صراعات مراكز القوى المدمرة وتنقذ الفصائل المتحالفة معها من تشرذمها وضعفها، عل ذلك يعجل في اخراج الوضع الفلسطيني من ازمته ويوقف مسلسل التصفية الزاحف سريعا على كامل المشروع الوطني. ان سقوط السلطة بقيادة حماس لن يكون في مصلحة فتح ولا فصائل منظمة التحرير، لانها لم تعد تشكل بديلا مقنعا. والبديل الماثل للعيان هو عصابات مسلحة في المدن تشكل اداراتها المحلية وتفرض الامن والنظام على الطريقة الصومالية وهو بالضبط ما تريده اسرائيل.

* كاتب من فلسطين يقيم في لندن

ابحثوا عن امريكا واسرائيل وراء التحريض ضد العرب والاسلام

سمير جبور*

■ ان موجات الغضب العنيفة التي عمت البلاد العربية والاسلامية على اثر نشر الرسوم الكاريكاتورية المهينة للنبي العربي الكريم في صحيفة «جيلاند بوستن» الدنماركية كانت تفجيرات غلبت عليها سمة العفوية دون التقاط الانفاس لتحديد المصادر الحقيقية للحملات الحاقدة على العرب والمسلمين. فانصب الغضب على الدنمارك في الاساس وبعض الدول الغربية الاخرى.

وكانت ردود الافعال تلك طبيعية ناجمة عن هبات عاطفية اكثر منها سياسية. فبدت دفاعا عن صورة النبي العربي الكريم، علما ان تلك الرسوم السيئة الصيت ربما تؤثر في صورة رجل عادي ولكن ليس لها اي تأثير في صورة نبيّ العرب والمسلمين وتعاليمه العظيمة التي تدعو الى المحبة والسلام والتي يؤمن بها أكثر من مليار وربع مليار عربي ومسلم. فاذا كانت أحداث جسام من حروب وحملات لم تؤثر في تعاليم الاسلام، فكيف ستؤثر فيها رسوم كاريكاتورية حاقدة؟ حتى وان كانت تلك الرسوم مهينة لنبي الاسلام ومؤذية للمشاعر، ولا يلام كل من عبر عن غضبه بطريقته الخاصة ـ ولكنها لا تحط من قدر الدين الحنيف ولا من قيمة الحضارة العربية الاسلامية التي لها الفضل الاكبر على تقدم المدنية ورقيها. ولكن من هو المسؤول الحقيقي عن هذه الفتنة والى اي صوب يجب توجيه اسهم الغضب؟

لم يكن من الصعب تتبع الخلفية التآمرية لذلك العمل البغيض ومن يقف وراءه لتمتد الخيوط الى الحركة الصهيونية. فقد نشرت صحيفة International Herald Tribune في عددها الصادر يوم 2006/1/1 بعض المعلومات حول علاقة صاحب تلك الكاريكاتورات فليمنغ روز بالحركة الصهيونية. فقد سافر روز في تشرين الاول (اكتوبر) 2004 الى فيلادلفيا والتقى بدانييل بايبس «المنظر الايديولوجي» للمحافظين الجدد صاحب التصريح المشهور ان «السبيل الوحيد لاقامة سلام في الشرق الاوسط يمر عبر الانتصار العسكري الكامل لاسرائيل». وعلى اثر ذلك اخذ روز مستوحيا من أفكار بايبس يقارن بين «الاسلام المتشدد» و«الفاشية والشيوعية».

وفي نيسان (ابريل) 2003 عين الرئيس جورج بوش دانييل بايبس (الذي لم يخف عداءه للاسلام والعرب حتى عندما كان يتحدث الى قناة «الجزيرة») رئيسا لهيئة ادارة «معهد السلام الامريكي» التابع للكونغرس. واكدت المعلومات على ان روز له علاقات متينة مع «المحافظين الجدد الصهيونيين» الذين يقفون وراء «الحرب على الارهاب».

هذا عن العلاقة الصهيونية المباشرة. ولكن ما هو دور الرئيس بوش نفسه والكونغرس الامريكي في اشعال نار الفتن ضد العرب والمسلمين؟

جورج بوش انسان الي مبرمج مصدر الشر

والحقيقة ان المسؤول الاول عن اشعال هذه الفتنة هو الرئيس جورج بوش والكونغرس الامريكي الذي تسيطر عليه الحركة الصهيونية أكثر من مسؤولية الدول الاسكندنافية.

فقد استغلت الحركة الصهيونية الوضع العالمي بغياب الحرب الباردة ونشوء عالم احادي القطب وغياب قيادة عالمية تاريخية مثل ايزنهاور او الجنرال ديغول من اجل تسخير الغرب في خدمة مصالحها.

ومن سخرية القدر ان جورج بوش هو رئيس الدولة العظمى الوحيدة في العالم. وهو عبارة عن روبوت ـ رجل آلي يبرمجوه كيفما يشاؤون. احضروه الى البيت الابيض ليشن حربا عسكرية ضد البلدان العربية والاسلامية وليشعل نار الكراهية ضد العرب والمسلمين ويذكي صراع الحضارات. وفي طريقه الى البيت الابيض كانت سفينة 11 ايلول (سبتمبر) تبحر نحو نيويورك وواشنطن فعينوه قبطانا لها قالوا له اعلن الحرب على الارهاب الدولي فاموه بان يسميها «حربا صليبية» وهو لم يسمع بتلك الحروب من قبل. وابتدعوا له خرافة «اسلحة الدمار الشامل» التي كان صدام يريد استخدامها لاغراق العالم بالاشعاعات النووية في حين كان يفتقر الى اجهزة اشعة طبية. برمجوه وقالوا له أعلن على الملأ ان «شارون رجل سلام» ففعل وارتسمت الدهشة على وجه شارون الذي ربما قال في سره «انا رجل سلام يا اهبل». وكتب له الصهيوني ديفيد فرام خطابه عن حالة الاتحاد فتحدث عن «محور الشر». برمجوه وقالوا له تحدث عن دعوتك الى قيام «دولة فلسطينية» ولكن اياك والتفاصيل. اياك ان تذكر الاحتلال او المستوطنات. ثم قالوا له اياك ان تكرر عبارة «دولة فلسطينية» بعد ذلك. واخر فبشة زرعوها في هذا الانسان الالي اعلانه خلال خطابه الاخير عن حالة الاتحاد ان امريكا «مدمنة» على النفط العربي مشبهين هذا النفط بالمخدرات التي يمكن الاستغناء عنها في حين ان النفط هو ترياق الحياة لكل مواطن في الغرب.

حتى أن جنرالا عسكريا مثل كولن باول «استهبلوه» وجردوه من عقله العسكري وحولوه الى دمية الكترونية. زودوه ببروجيكتر ليعرض صورا بهلوانية لكي يصدق العالم اكاذيبهم. وعندما «احترق» القوه في سلة المهملات وانطمس تاريخه العسكري من دون رجعة.

انها حرب تحريرية وليست دينية

ماذا كانت الغاية من وراء نشر تلك التحريضات في الاساس ولماذا اعيد نشرها مؤخرا؟

الجواب على الشق الاول من السؤال هو ان الغاية منها هي المحافظة على ديمومة اذكاء نار الفتنة بين العالمين العربي ـ الاسلامي والمسيحي الغربي والتي بدأ زخمها يتزايد منذ احداث 11 ايلول (سبتمبر) 2001. فكان من